Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

المسألة النفطية في الجزائر بين اهتمامات الاحتلال الفرنسي وجهود التخلّص من الهيمنة (1890-1971)

The oil issue in Algeria between the concerns of the French occupation and efforts to get rid of hegemony (1890-1971)

خيري الرزقي KHAIRI REZKI
جامعة الحاج لخضر – باتنة 1، University Elhadje Lakhder-Batna1
KHAIRI2028@GMAIL.COM

تاريخ الاستلام : 2019-06-20 تاريخ القبول : 2019-11-30

ملخص:

يهدف المقال إلى محاولة ضبط مفهوم مصطلح النفط، كما يهدف المقال إلى تتبع الإكتشافات المبكرة للبترول في الجزائر، إضافة إلى إبراز السياسة النفطية للجزائر منذ استرجاع السيادة إلى غاية تطبيق التأميمات الكبرى سنة 1971، وقد توصلت في نهاية البحث إلى جملة من النتائج الخطيرة التي ترتبت عن السياسة الإستعمارية النفطية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : النفط، الإحتلال، الجزائر، التأميم ، اتفاقيات إيفيان ، الشركات البترولية الأجنبيّة.

Abstract :

The article trying to control the concept of oil as an economic, chemical and strategic concept, in order to highlight the importance of this material.

And trace the early discoveries of petroleum in Algeria, highlighting the period (1890-1962) Where the French occupation exploited Algerian oil. highlight the oil policy of Algeria since the restoration of sovereignty until the application of major nationalizations in 1971, has reached the end of the research to a series of serious consequences of the oil colonial policy in Algeria.

Keywords: oil, occupation, Algeria, nationalization, Evian agreements, foreign oil companies.

1. مقدمة:

يعد النفط عصب المبادلات الاقتصادية العالمية منذ تاريخ أوّل اكتشاف له إلى اليوم لما يمثله من عائدات مالية بالنسبة للدول المصدرة له، وما يوفره من أريحية بالنسبة للدول المستهلكة ، والجزائر من بين الدول المعنية بهذه الثروة منذ أول اكتشاف لها في عهد الإدارة الاستعمارية وتطورت المسألة بتطور الأحداث حتّى إلى فترة ما بعد الاستقلال، إنّ تاريخ اكتشاف النفط في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم إذ لوحظت عيون النفط في العهد الفينيقي والعهد الروماني والعربي والتركي، وكان النفط الجزائري طوال هذه الفترة في شكله الخام ويستعمل في أغراض مختلفة ، وأثناء فترة الاحتلال الفرنسي بدأ التنقيب الفعلي عن النفط وتولت إدارة هذا الأخير المهمّة لما له من أهميّة قصوى سواء لإستراتيجية أو الاقتصادية، أو الحيوية، ومن هذا المنطلق يمكن أن نطرح الإشكالية الرئيسية للبحث وهي : ما محتوى المسألة النفطية في الجزائر في ظل الإدارة الإستعمارية منذ أوّل اكتشاف سنة 1890 إلى سنة 1962 ثمّ في ظل الإستقلال إلى سنة 1971 وما بعدها ، وهناك إشكاليات فرعية منها : ما المقصود بمصطلح النفط ؟ وما هي أهم مراحل اكتشافه واستغلاله في الفترة المحدّدة؟ وكيف تخلّصت الجزائر من الهيمنة الاستعمارية عليه في فترة ما بعد استرجاع السيادة الوطنيّة وتكمن أهداف البحث في كشف حقيقة المسألة النفطية في الجزائر خاصة في فترة الإحتلال الفرنسي وما ترتب عنها من استنزاف للثروة والتي انعكست سلبا على الإقتصاد الوطني في مرحلة بنائه بعد الإستقلال، هذا بالإضافة إلى التركيز على المرحلة الخطيرة من مراحل الإستغلال النفطي الممتدة ما بين سنة 1956 إلى سنة 1962 ، ومحاولة الوفد الفرنسي المفاوض في إيفيان العبث بالثروة ووضع قيود بترولية في الإتفاقية الممضاة ، كما يهدف البحث إلى تتبع سياسة الجزائر البترولية بعد الإستقلال واتخاذ جملة من التدابير للخروج من الهيمنة الأجنبية على القطاع .

ومن أجل تحقيق أهداف البحث اتبعنا المنهج التاريخي التحليلي النقدي لمعرفة خبايا المسألة النفطية في الجزائر في الفترة

المحددة، معتمدين في ذلك على لغة الأرقام لإثبات الحقائق انطلاقا من المصادر المهتمة بالموضوع.

2. مفهوم النفط:

في سنة 1859 حفر الإنسان أوّل بئر بترولية بطريقة الدق الإستخراجية وتمّت ولادة النفط في أمريكا على يد المكتشف " إدوين دريك "[1] وعليه ظهرت مفاهيم لغوية، وكيميائية، وإستراتيجية لمصطلح النفط، منها أنّ مصطلح النفط هو كلمة لاتينية الأصل Pétroleum وتعني : Péter تعني صخر، وكلمة Oleum تعني زيت، وفي وجملها تعني "زيت الصخر" والنفط مادة مركبة وبسيطة في الوقت نفسه، فيتكون كيمائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون ، وهو مركب من حيث اختلاف الخصائص في مشتقاته[2].

وهناك تعريفات أخرى ذهب أصحابها إلى أنّه مادة سائلة وهي مادة الهيدروكاربونات ويطلق عليها اسم " النفط الخام " وهي مادة لها رائحة خاصة ومتميزة ، ولها لون متنوع ما بين الأسود والأخضر والبني والأصفر ، كما أنّه مادة تمتاز باللزوجة حسب الكثافة والنوعية .، ويوجد تعريف آخر للنفط على أنّه مادة غازية وهي الهيدروكاربونات الغازية ويطلق عليه اسم الغاز الطبيعي " Naturel Gaz " ويتكون في هذه الحالة من غازات أهمها المثان ، والإثان[3] والبروبين والبوتان والنتروجين وثاني أكسيد الكربون والكبريت ، وأنّ أكبر نسبة في الغاز الطبيعي تكون من عنصر الميثان من 70 إلى 90 % ويمكن جعله سائلا تحت ضغط عالي ودرجة حرارة عالية ، وهو أيضا عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية ، ويختلف في مظهره وتركيبته ونقاوته حسب مكان استخراجه .

النفط هو أهم المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي ، وقد لعب دورا مهمّا في إعادة رسم الخارطة السياسية[4] والاقتصادية الدولية ، كما يشكل الثروة الرئيسية الوطنية في المنطقة العربية[5] ، وله أهمية إستراتيجية باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أولية وأساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية وسلعة هامّة في التجارة الدولية ، ويطلق عليه اسم الذهب الأسود ، وتكمن قيمته في إمكانية نقله ومقدار الطاقة الموجودة فيه ، وتترتب عنه أزمات في حالة انخفاض سعره أو نفاذه[6].

3. الاكتشافات المبكرة للنفط في الجزائر:

يعتقد الكثير أنّ مسألة النفط في الجزائر قد بدأت سنة 1956 في الصحراء ، وفي الحقيقة فهي تعود إلى سنة 1890 وانطلاقا من الشمال (التل) قبل ظهور هذه الثروة في الجنوب ثمّ توسعت الأبحاث والاكتشافات الاستعمارية إلى غاية وصولها إلى المناطق الصحراوية وهناك بدأ الاستغلال الفعلي للبترول الجزائري هناك ، وقبل هذه الفترة فتاريخ النفط في الجزائر يعود إلى ما قبل 1200 سنة قبل الميلاد حيث عرفه الفينيقيون عند استيطانهم في المنطقة ، كما استأنف البيزنطيون استعمال هذه المادة خلال القرن 5م ، بمعنى آخر أنّ تاريخ النفط في شمال إفريقيا يمتد إلى عصور ماضية ، وعند مجيء الاحتلال الفرنسي بدأت العمليّات الجديّة الاستكشافية لهذه الثروة . وخلال العصر الحديث ظهرت الثروة النفطية في حقل " عين الزفت " بحوض وادي الشلف وكان ذلك في حدود سنة 1890 ثمّ اكتشفت مناطق أخرى مجاورة تحتوي على الثروة النفطية في منطقة الشلف السفلي إلى الشرق من مدينة وهران ، وقد قدر إنتاجها آنذاك في نفس السنة بحوالي 30ألف طن من النوعية الجيدة[7] .

كان الاكتشاف التجاري وبداية الاستغلال الفعلي للنفط الجزائري مع بداية القرن العشرين حيث اكتشفت آبار البترول في الشمال أولا وعلى عمق قليل بعد ملاحظة مؤشرات طبيعية على سطح الأرض مثل بئر " ثليوانيت " جنوب غرب مدينة غليزان حاليا في سنة 1915 وكذلك في منطقة " واد القطران " جنوب سور الغزلان، وللإشارة فان هذه الاكتشافات كانت عرضية فقط ولم تكن داخلة في مخطط التنقيب الفعلي.

إمّا التاريخ الفعلي لاكتشاف النفط في الجزائر يعود إلى سنة 1956 بعد انهزام فرنسا في الحرب العالمية الثانية وظهور أهميّة النفط خلال وبعد الحرب فعاودت الاكتشاف من جديد وتمّ استغلال " بئر قطرين " [8] المعروف من قبل حيث أنتج خلال سنة 1949 إلى سنة 1956 كميّة 308.7 ألف طن من النفط ذا الجودة العالية ، وفي شهر أكتوبر سنة 1952 أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية للبترول (CFP) وللشركة الوطنية للبترول بالجزائر (S.N.Repal) ثمّ لشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء (C.R.E.P.S) .

4. مراحل الاستغلال الاستعماري للنفط الجزائري: يمكن أن ندرس هذه المسألة عبر مرحلتين أساسيتين هما:

1.4. مرحلة 1890-1956: رغم الأبحاث والاستكشافات الاستعمارية الجديدة السابقة الذكر منذ سنة 1890 إلاّ أنّها لم تحظ بدراسات متخصصة رغم وجود دلائل النفط على سطح الأرض ومن دون الحاجة إلى الوسائل العلمية المتطورة[9] ، وما يدعم هذا التوجه تلك الأسماء المحلية التي تطلق من قبل السكّان على تلك المناطق مثل " عين الزفت " ، "وادي القطران " ...الخ ضف إلى ذلك ضعف الشركات البترولية المناولة في المنطقة من حيث الوسائل والعتاد منها على الخصوص " شركة بترول تلييونات " التي كانت بدأت أشغالها في سنة 1932 .

وقد كانت " مجموعة البترول لخدمة الأبحاث" التابعة للحكومة العامّة بالجزائر قد تخلت عن المشاريع البحثية ومشاريع التنقيب وذلك راجع إلى عدم امتلاك الوسائل والإمكانات اللازمة للعمليّة ، ويمكن أن نرجع أسباب فشل الاستغلال البترولي في المرحلة الأولى إلى : وّلا: بسبب تمركز عمليّة البحث في الجزء الشمالي من الجزائر خاصّة في وادي الشلف نظرا لوجود دلائل البترول على السطح ولم يتم بذل جهودا كبيرة في استغلاله بسب ضعف الوسائل هذا من جهة ، ومن جهة ثانية أنّ الاستعمار لم يفكر في استغلال الصحراء بعد وذلك لإهتنمامه بمنطقة الشمال الخصبة[10].

ثانيا : اعتقاد المستعمر أنّ إقامة صناعة بترولية في الجزائر ليس في صالح الاستعمار وسلطته الاستعمارية وهذا رغم أنّ المعمرين كان بمقدورهم مصادرة أراضي كبيرة واستغلالها باليد العاملة المحلية المتوفرة أحسن استغلال في مجال الصناعة النفطية[11].

وهناك اعتبارات أخرى جعلت من المستعمر لا يعير انتباها للصناعة النفطية في البداية بالجزائر وهي تخوفه من تكتل العمال في نقابات تطالب بالحقوق وبتحسين الظروف الصحية والمعيشية ومنه ظهور المظاهرات والإضرابات وغيرها من الوسائل التي تهدد السلطة الاستعمارية وبالتالي قلب الأوضاع السائدة ، ومن هنا وجد الاحتلال الفرنسي راحته في إبقاء عناصر المجتمع في حالة الجهل والتفكك أحسن من التفطن والتكتل ، وفعلا استطاع بسياسته الإبقاء على هذا الوضع لمدّة طويلة واستطاعوا التأثير على مركز السلطة في باريس ، وأثناء مرحلة الحرب العالمية الثانية برزت إلى العيان أهميّة النفط ودوره الإيجابي في تحقيق التفوق، وأعتبر آنذاك شرطا من شروط النهضة وإعادة الإعمار بعد خراب الحرب خاصّة في أوربا ، فقد بدأت نظرة الاحتلال الفرنسي تتغيّر تجاه المسألة النفطية في الجزائر وعليه فكّروا في ضرورة التكيّف مع هذا الوضع الجديد وذلك بهدف الحصول عن أكبر مصلحة اقتصادية والتي تكون عن طريق البحث عن البترول في الجزائر بشكل جدي وسريع[12]، وعليه يتبيّن لنا أنّ أهميّة النفط بعد الحرب العالمية الثانية ، وبسبب افتقار فرنسا إليها في أراضيها هو ما حتّم عليها البحث عن هذه الثروة في مستعمراتها التي تعد الجزائر من بينها[13]

ومن هنا استأنف الاستعمار أشغال البحث عن النفط في شمال الجزائر سنة 1941 بأكثر قوّة وعزيمة مقارنة بالزمن الماضي، وتواصلت هذه الأبحاث إلى غاية سنة 1949 حيث توجت باكتشاف الحقل البترولي بوادي القطران من قبل شركة البترول العاملة " أومال " Aumal (سور الغزلان حاليا) وهي الشركة النفطية المتفرعة عن " المجموعة الجزائرية للبحث والاستغلال البترولي " (C.A.R.E.P)[14]. وقد كان هذا الحقل البترولي معروفا لدى سكان المنطقة من قبل، وذلك بملاحظتهم لبقع الزيت البادية على سطح الأرض، كما استغل نفط وادي القطران لمدّة ثمانية سنوات تقريبا منذ 1949الى 1956.

وللعلم أنّ أبحاثا نفطية أخرى في هذه المرحلة قد جرت بالشرق الجزائري (شرق قسنطينة) إلاّ أن المعطيات لم تكن ايجابية ، واستمرت الأبحاث في الشمال الجزائري لمدّة طويلة نظرا لسهولة الاستخراج بها والتسويق إذا ما قورنت بالمناطق الصحراوية المنعدمة بها الطرق والوسائل، وشبكات الاتصال في أواخر الأربعينات، ضف إلى ذلك عدم توفر عنصر المياه الضروري في الصناعة النفطية، ورغم هذه المجهودات المبذولة من قبل الاحتلال الفرنسي إلاّ أن فرنسا لم تستطع إلاّ تغطية 6.58% من احتياجاتها البترولية إلى غاية سنة 1956 أين توقفت الاستثمارات النفطية في الشمال وبدى الاهتمام بالصحراء واضحا للعيان[15].

لقد أثبتت الحرب العالمية الثانية – كما أسلفنا – طبيعة وإستراتيجية الثروة النفطية، وأثبتت فعاليتها الصناعية

والعسكرية وهذا ما دفع الاحتلال الفرنسي إلى التفكير في امتلاك البترول ، واقتنعت فرنسا بعدم ترك أرصدتها في يد المساهمة الوحيدة للشركة الفرنسية للبترول (C.F .P) من أجل استغلال الحقول النفطية في الشرق الأوسط في الإطار العام لشركة بترول العراق، ومنذ هذه الفترة برزت أهميّة المناطق الصحراوية المحتوية على النفط ، ولعلّ من أهمّ أبرز أسباب التوجه الاستعماري نحو الصحراء لاستخراج النفط هو قلّة الطاقة الإنتاجية في المناطق الشمالية للجزائر رغم الجهود المبذولة، والإمكانات المتوفرة، إضافة إلى تزايد متطلبات الحراب العالميّة الثانيّة وارتفاع تكاليفها وتكاليف إعادة الإعمار، إلى جانب دلائل وجود النفط في الصحراء منذ فترة العشرينات وهذا ما أثبته خبراء مختصين منهم "كيليّان Killian" و "مونشيكوف Monchikoff " اللذين أنجزا أعمالا أوليّة وتوبعت فيما بعد من قبل "مصلحة الأبحاث المنجميّة في الجزائر" (S.R.M .A) .

كما أنّ ضعف الإمكانات الفرنسية في مرحلة الاكتشاف الأوّلي – إذا ما قورنت مع الإنجليز والأمريكان – قد حالت دون خوض المغامرة في الصحراء الجزائرية مباشرة وهي العمليّة الّتي تتطلب أموالا واستثمارات أكثر منها في الشمال، وعندما سمحت الفرصة بالتعاون بين دول الحلفاء أثناء الحرب العالميّة الثانيّة كان هناك تعاونا في الميدان التقني والمالي، وربّما يكون هذا ما شجّع الاحتلال الفرنسي على الاستثمار النفطي أكثر في الصحراء الجزائرية، ويرجع بعض الباحثين تأخر الاستثمار الفرنسي في صحرائنا في مجال النفط إلى العامل الجغرافي أين توجد المناطق الحرارية المرتفعة والمناخ الصعب ، وهذا ما يتطلب إمكانات أكثر[16].

كما كان للقرار السياسي ضغوطات في التعجيل بالأبحاث الاستكشافية في الصحراء سواء كانت ضغوطات داخلية أو خارجية خاصّة تلك المنافسة التي ظهرت بين الشركات البترولية الكبرى الاحتكارية في مجال النفط منذ فترة الثلاثينات وعلى الخصوص منطقة الشرق الأوسط ذات الإنتاج الوفير من النفط، وعلى رأس هذه الشركات نجد الإنجليزية والأمريكية وربّما هذا ما أثّر في فرص الاستثمارات الفرنسية وشركاتها النفطية وبالتالي خوض المغامرة في الصحراء كحل للخروج من طائلة هذه الضغوطات.

ومن العوامل الدّافعة بفرنسا إلى الاستثمار النفطي في الصحراء الجزائرية ما كان على الصّعيد الأوربي بصفة عامّة نّ نفط الشرق الأوسط أصبح خطرا على اقتصاد أوربّا في حالة انقطاعه عنها بعد تسارع الأحداث السياسيّة بالمنطقة وعلى الخصوص عند وصول الضباط الأحرار للسلطة في مصر أو عند ظهور الكيان الصهيوني، وفي هذه الحالة رأت دول أوربا الغربية أنّه من المحتمل جدا تعرض اقتصادها إلى خط خاصّة عند قطع طرق الإمداد وظهور الحروب البترولية في المنطقة العربية مشرقا، ويكون هذا العامل من الأسباب الخارجية التي دفعت بفرنسا إلى البحث عن النفط في الصحراء الجزائرية.

ومن بين العوامل التاريخية التي ساهمت في تطوّر السياسة النفطية الفرنسية ما أصابها من إحباط في فترى الثلاثينات وأثناء الحرب العالميّة الثانيّة نتيجة إبعادها عن الاستفادة من امتيازات دول الشرق الأوسط النفطية ، وهي الامتيازات التي طالما حلمت بها ، وظلّت لزمن طويل محل اهتمام كل الفرنسيين خاصّة الطبقة السياسية التي أعتبرت أنّ سبب هذا الإحباط هو التحرك الخفي الإنجليزي ضد فرنسا[17].

وكان من البديهي لفرنسا أن تتجنّب هذه المؤامرة وذلك عن طريق تركيز الاهتمام بالمشاريع النفطية في المستعمرات وعلى رأسها الجزائر، وفعلا انطلقت الأشغال في الصحراء بجديّة أكثر، وأنفقت الأموال من أجل إنجاح الاستثمارات، وأعطيت الضّمانات لرؤوس الأموال، كما ساهمت الخزينة الفرنسيّة بالجزء الكبير من حيث الدّعم المالي.

والجدير بالذكر هنا أن نذكر أعمال المكتشف الجيولوجي "كيليان" (Killian) سنة 1929 في مجال البترول بالصحراء وعن احتمال وجود مخزون قوي جدا بها، لكن هذه الآراء قوبلت بالتهميش من قبل المصالح الاستعمارية ولم تؤخذ بعين الاعتبار اكتشافاته في هذه السنة[18].

وبالمقابل كان هناك من الباحثين في الجيولوجيا من برهن على عدم أهميّة الصحراء الجزائرية من حيث النفط نظرا لانعدام وجود دلائل ذلك، ومثل ذلك ما ذهب إليه المستكشف " هالي هلبرت " (Halis Hellbert) وهو مهندس لدى شركة " بترول

الخليج " (Golf Oil corporation) التي تعد من أكبر الشركات النفطية في العالم[19].

إلاّ أنّ دراسة الجيولوجي "ايميل غويتي" (E- Gotier) أكّدت على أن الصحراء الجزائرية غنيّة بالثروة النفطية ويمكن أن تكون مصدر رخاء فرنسا إذ قال ((سوف نجد فيها كميات هائلة من البترول في يوم ما))[20].

ونظرا لنتائج هذه الأبحاث المشجعة، ولظهور مصالح فرنسيّة قويّة أعلنت الحكومة الفرنسيّة شهر أكتوبر سنة 1945 عن تأسيس "مكتب الأبحاث البترولية" (B.R.P) وهذا بعد ستة أشهر فقط من انتهاء الحرب العالميّة الثانيّة . وكانت مهمّة هذا المكتب هي ((تحضير وتسيير برنامج شامل يغطي التراب الفرنسي وباقي ما يسمّى بالإتحاد الفرنسي ، وتسمح الصيغة المرنة لهذا المكتب بممارسة نشاطه بطرق متعددة سواء بأعمال بحث مباشرة أو بإنشاء شركات للبحث والتنقيب))[21].

وكان من أولى نتائج أعمال هذا المكتب أن قام بدراسة استطلاعية على شمال الصحراء وذلك بغية معرفة الطّبيعة الجغرافية وتحديد نوع الخرائط عن المنطقة، وكان هذا الاستطلاع قد أعطى دفعا قويا وعمّق الأبحاث البترولية في الصحراء الجزائرية، وبالمقابل تلقّت الشركة الفرنسية للبترول "C.F.P" نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية بالارتياح والتزكيّة وهي الشركة التي اكتسبت خبرة طويلة في مجال النفط في الشرق الأوسط ، وعليه أرسلت سنة 1949 بعثة من الخبراء والمهندسون الجيولوجيون في مهمّة إلى الصحراء وكان تقريرها النهائي مشجعا، ومؤكدا لوجود البترول في الصحراء الجزائرية، وعليه باشرت الشركة أشغالها في المنطقة .

كما ساهم "مكتب الأبحاث البترولية" سنة 1946 في إنشاء "الشركة الوطنيّة للأبحاث البترولية في الجزائر " (S.N.Repal) وذلك بالاشتراك مع الحكومة العامّة في الجزائر ، كما أنشأت الحكومة الفرنسية بباريس سنة 1950 تنظيما سمي " مناطق التنظيم الصناعي في إفريقيا " (Z.O.L.A) وهو تنظيم داخل في إطار السياسة الاستعمارية لأقطار الشّمال الإفريقي ، وقد شمل هذا التنظيم منطقتين في الجزائر هما ((منطقة التنظيم الصناعي الأول . وغطّت أقصى الغرب الجزائري وأقصى الشرق المغربي والجزء الشمالي الغربي من الصحراء ، أمّا منطقة التنظيم الصناعي الثانيّة فتظّم أقصى الشرق الجزائري وأقصى الغرب التونسي والجزء الشمالي الشرقي من الصحراء الجزائرية))[22].

ومن الأهداف المسطّرة لهذا التنظيم جمع ما تشتت من الإمكانات المادية والبشرية المعدّة لاستغلال الصحراء ، كما يهدف إلى التركيز على الجهود المبذولة في هذه الأقاليم ، وتعد سنة 1952 هي بداية أشغال البحث والتنقيب عن النفط في الصحراء الجزائرية ، وهذا بعد توزيع أولى دفعات التراخيص والتي غطّت مساحة 600.000كلم^2 استفادت منها أربع شركات بترولية كبرى[23].

ومن أجل تدعيم هذا الاستثمار النفطي في الصحراء الجزائرية أعطت السلطات الاستعمارية عناية خاصّة وجدّ متميزة بالبلديات الصحراوية (البلديات عديمة الصلاحيات أو العسكرية) منذ سنة 1952 ومنحت لها أغلفة ماليّة كبيرة بعدما كانت هذه البلديات مهمّشة في مجملها ، وفي السنة الماليّة 1952-1953 أنفقت الحكومة الاستعمارية الفرنسية 2 مليار وربع فرنك فرنسي قديم على الميزانيّة الاستثنائية بغية تجهيز أقاليم الجنوب ، هذا إضافة إلى الميزانية العاديّة والمقدّرة ب 1 مليار ونصف[24].

ومنذ تأكيدات وجود النفط في الصحراء الجزائرية توالت استثمارات الشركات في مجال البحث والتنقيب والاستغلال، وقد تأكّدت نهائيا هذه الافتراضات سنة1954 بعد إثبات وجود الغز في منطقة عين صالح، وبعد ظهور النتائج البترولية الأوّليّة الناجح وجّهت الحكومة الفرنسية ثلث نفقاتها الموجّهة للأبحاث البترولية في جميع مستعمراتها إلى الجزائر، وخصّصتها منذ سنة 1955 للأبحاث والتنقيب في الصحراء.

ومجمل القول أنّه قبل سنة1956 - وهو التاريخ الفعلي لبداية الاكتشاف والاستغلال النفطي في الصحراء الجزائرية - لم تكن للحكومات الفرنسيّة المتعاقبة بباريس سياسة تنموية واضحة في الصحراء تهدف إلى تنمية الجانب الاجتماعي والاقتصادي للسكّان هناك ((وهو ما يدل دلالة واضحة على أنّ السياسات المنتهجة هناك في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، إنّما كانت انعكاسا مباشرا لتدفق المحروقات ممّا اقتضى إعطاء بعض الاعتبار

للمحيط الاجتماعي بقدر يضمن الاستغلال الشامل والفعّال لخيرات الصحراء وثرواتها))[25].

2.4. مرحلة 1956 – 1962: في سنة 1956 أكتشفت أوّل بئر بترولية في الصحراء الجزائرية بشكل رسمي وجدي وهو حقل " عجيلة " وفي نفس السنة اكتشف ثاني حقل نفطي مهم وهو " حاسي مسعود " شهر جوان 1956 وهي السنة التي يؤرخ بها لإكتشاف البترول في الجزائر ، ثمّ توالت الاكتشافات ، وبدأ الإنتاج والتصدير الذي تطوّر من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1962 ووصل حجم التصدير بعد الاستقلال إلى 47مليون طن سنة 1969 ، ومع بداية 1956 بدأ التنقيب الجدي عن البترول في الصحراء ، وأسفرت التقنيات التي أجريت آنذاك عن اكتشاف أربع جهات أساسية تشتمل على الغاز الطبيعي وعلى البترول معا وهي على الشكل التالي :

*في الصحراء الشرقية (أيجلي) قرب الحدود الليبية، وتشتمل على حوالي 20بئرا وقدرت كميّة البترول فيها بحوالي 30مليون طن سنة 1956، وحاول الاحتلال تمريره حتّى إلى تونس بواسطة أنابيب إلى غاية ميناء " السخيرة " بالقرب من مدين قابس.

*في الصحراء الشمالية بين ورقلة وأولاد نايل وفيها آبار " حاسي مسعود " وقدرت كميّة البترول فيها ما بين 200الى 600 مليون طن، وكذلك منطقة حاسي الرمل على بعد 450 كلم من العاصمة.

*في الصحراء الوسطى بالقرب من عين صالح أكتشف وجود النفط والغاز بكميّة قدرت ب 100مليون متر مكعب، وهذه الكميّة تنتج الكميّة نفسها من الطاقة الكهربائية التي ينتجها 100 طن من البترول.

والكميات المقدرة من البترول تسمح لنا بحصر رقم 13 مليون طن سنة 1960، و25 مليون طن سنة 1970 وربّما هذا ما يفسر قطعا تكالب الاستعمار الفرنسي على التمسك بالجزائر ومؤازرة الكتلة الغربية له لتضمن لنفسها منبعا حيويا إذا ما وقع بترول الشرق تحت حكم حيادي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ حاسي مسعود تحتوي على أجود أنواع النفط وعلى عمق 500 متر فقط ، وفي سنة 1957 تمّ نقل النفط ليصل إلى توقرت ثمّ إلى ميناء سكيكدة بواسطة السكّة الحديدية ، ونظرا لارتفاع تكاليف النقل أنشأ أنبوب جديد نحو ميناء بجاية ، وقد ارتفعت طاقة إنتاج الحقل من 10الى 14 مليون طن سنة 1961 ، كم ربطت أنابيب حقل حاسي مسعود بأنابيب الحقول الأخرى التي تبلغ طاقتها الإنتاجية مجتمعة حوالي 9.5 مليون طن سنويا ، وكتطور لإنتاج النفط في الجزائر فقد ارتفع الإنتاج إلى ما يقارب 26 مليون طن سنة 1964 مستخرجة من 537 بئر ، أمّا حقل حاسي الرمل فيحتوي على أكبر كميّة من الغز الطبيعي وربط بميناء أرزيو بواسطة أنابيب نقل ، وقد بلغ إنتاج الحقل سنة1961 حوالي 250 مليون طن متر مكعب ، ثمّ ارتفع إلى 50 مليون طن متر مكعب سنة 1962 .

إنّ معظم الدول التي لها شركات نفطيّة لديها تاريخ من الاحتلال الاستعماري أوجدته الحكومات الاستعمارية بقوّة خاصة في استخراج مواد النفط ، فقد تم اكتشاف النفط في الجزائر تحت ظاهرة الاستعمار ، وفازت شركاته بعقود الامتياز ، وبعد تاريخ الاستقلال ظلّت حكومات ما بعد الاستعمار مقيّدة باتفاقيات الامتياز التي أبرمت قبل الاستقلال ومنها الجزائر ، ويبدو أنّ أكبر ظاهرة استعماريّة خاصّة بالنفط في الجزائر ما جاء في إتفاقيات إيفيان في هذا الشأن ، إذ تضمّنت الاتفاقية أحكاما وبنودا تتعلّق بالمسائل البترولية منها ما يلي :

- تؤكد وتضمن الجزائر جميع الحقوق البترولية التي أكتسبت قبل تاريخ الاستفتاء وتقرير المصير بموجب سندات بترولية كانت قد منحتها الحكومة الفرنسية تطبيقا لأحكام قانون البترول الصحراوي.
- تتعهّد الجزائر وفرنسا ضمن إطار السيادة الجزائريّة بأن تتعاون من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى استثمار ثروات باطن الأرض في الصحراء الجزائرية، ويتم هذا التعاون في إطار جهاز مشترك جزائري فرنسي هو " الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء " ويختصر باسم " الهيئة الصحراويّة " (Organisme Saharienne) وهي مكلفة بتسيير، وتنفيذ الأشغال العموميّة في الصحراء وبكل سيادة لبعض المهام البترولية.
- خلال فترة ستة سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ، يكون للشركات الفرنسيّة حق الأولويّة في الحصول على سندات التنقيب والاستغلال عند

تساوي العروض، وذلك بخصوص المناطق التي لم يسبق منح حقوق بترولية عليها أو حصل التخلي عنها.

- تسدّد بالفرنك الفرنسي أسعار المواد البترولية المستخرجة من الصحراء والمصدّرة إلى فرنسا وبقيّة بلدان منطقة الفرنك.
- يتم الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين السلطة العموميّة الجزائريّة وأصحاب الحقول البترولية عن طريق محكمة تحكيم دوليّة يعيّن كل من الطرفين عضوا فيها.

ومن خلال قراءة متأنيّة للأحكام البترولية الرئيسيّة الواردة في اتفاقيات إيفيان يتبيّن لنا أنّ فرنسا رغم اعترافها بحق السيادة الجزائريّ، وبحق الدولة الجزائريّة في أن تخلف فرنسا في حقوقها وواجباتها كسلطة عموميّة إلاّ أنها فرضت على الحكومة الجزائريّة الاستمرار في العمل بقانون البترول الصحراوي وذلك بالنسبة لكافة الحقوق البترولية التي سبق للحكومة الفرنسيّة أن منحتها.

ومن هذا يبدو أنّ المصالح البترولية تمثل نسبة هامّة في الإنتاج التجاري إذ كانت فرنسا تملك ما قيمته 71.99ط % من حجم الإنتاج و 17.86% للشركات الأجنبيّة ، ولم تترك للجزائر سوى 10.15% من الإنتاج الذي بلغ 20.6 مليون طن عند الاستقلال[26].

أمّا بعد الاستقلال فقد كان تعامل الجزائر مع قطاع النفط عن طريق التأميم وعقد الشراكات مع كبرى شركات النفط العالميّة.

5. جهود الجزائر للتخلص من الهيمنة الأجنبيّة على قطاع المحروقات بعد الاستقلال:

كانت السلطات العموميّة للحكومة الجزائية قد دخلت في مفاوضات لمدّ 18 شهرا مع الحكومة الفرنسيّة كانت كلّها تهدف إلى إيجاد مشاركة فعّالة للجزائر في كل العمليّات البترولية، ورغم صعوبة هذه المفاوضات إلاّ أنّها كلّلت في النهاية بإمضاء اتفاق يوم: 1965/07/29 سمي "باتفاق الجزائر" وشمل النقاط التاليّة:

- تغيير معدّل الضريبة المباشرة من 50% المثبت في قانون البترول الصحراوي إلى 53% لسنوات 1965، 1966، 1967 ثمّ إلى 54% بدءا من سنة 1968 إلى غاية التأميم سنة 1971.
- إلتزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر، وزيادة استثمارات الشركات في عمليات البحث والتنقيب.
- إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة.
- رفع حصّة الجزائر إلى النصف في شركة S.N.Ripal الفرنسيّة مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر ، إضافة إلى التنازل عن الحصّة الخاصّة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10% .
- سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي وتكون بذلك ملكية تامّة لها.
- استحداث نظام المشاركة التعاونيّة الجزائريّة الفرنسيّة.

لقد كانت الجزائر تهدف من هذا الاتفاق إلى تعزيز سيطرتها على ثرواتها البترولية، وضمان قوّتها التفاوضية، وعندما أبرمت هذا الاتفاق كانت فكرتها الأساسيّة ضبط المفهوم الحقيقي والجاد لاستغلال المحروقات، أمّا الواقع البترولي بعد سنة 1962 فقد أنشأت الجزائر شركة سوناطراك " الشركة الوطنيّة لنقل وتسويق المحروقات "ومنحت لها صلاحيات واسعة سنة 1966 في ميدان البحث والإنتاج وهذا ما زاد في عدد اكتشاف الآبار النفطية الجديدة.

إذن اتجهت الجزائر بعد الاستقلال مباشر إلى قطاع المحروقات[27] لما له من أهميّة في الاقتصاد الوطني، وفي ظل احتكار الشركات الأجنبيّة والفرنسية على الخصوص لمعظم الأنشطة البترولية قرّرت الجزائر إنشاء شركة سوناطراك "sonatrach" بتاريخ 1963/12/31 وهذا انطلاقا من قناعتها بأنّ أيّ دولة مصدرة للبترول يجب أن تكون لها سياسة بترولية مستقلة ، ويجب أن تكون شركتها الوطنيّة قادرة على الصمود في وجه الاحتكارات الأجنبيّة .

وقد ظهرت سوناطراك في ظل ظروف تنافسية شديدة بين الشركات النفطية الكبرى، ففي سنة 1963 قرّرت 1616 شركة من شركات البترول العالمية الموجودة والعاملة بالجزائر أن تنشأ خط أنابيب جديد لنقل البترول من الصحراء (حوض الحمراء) إلى أرزيو وذلك بسبب وصول الخطين الموجودين إلى قصوى طاقتهما وهما خط " سوبيغ " Sopeg الممتد من حوض الحمراء

إلى ميناء بجاية، وخط " ترابسا " Trapsa الممتد من حقل عجيلة و وزرزاتين في عين أمناس إلى ميناء الصخيرة في تونس.

وفي هذا الظرف وبعد سوء تفاهم طرأ بين الجزائر والشركات الأجنبيّة قرّرت الجزائر أن تنشأ هذا الخط النفطي الجديد على أن تملكه ملكية تامّة ، لذلك أنشأت شركة سوناطراك لتكون هذه الشركة بمثابة الجهاز الوطني في ميدان المحروقات ، وكان هدف سوناطراك في البداية هو تنفيذ أشغال نقل المحروقات السائلة والغازية ، فقامت فعلا بإجراء بعض الدراسات الفنيّة على الخط مستعينة في ذلك ببعض المكاتب الاستشارية العالميّة ، وعلى ضوء هذه الدراسة أنشأت سوناطراك الخط الممتد من حوض الحمراء إلى أرزيو على مسافة 805 كلم وتمّ تشغيله فعليا بتاريخ 1966/02/19 وهذا ما مثّل أولى خطوات الجزائر للتخلّص من الهيمنة الأجنبيّة[28] على قطاع النفط في مراحل مبكرة من بعد استرجاع السيادة الوطنيّة لتتوالى الخطوات إلى غاية اتخاذ قرار التأميم بتاريخ 1971/02/24[29].

إنّ التخلص من هيمنة الاستعمار وشركاته النفطية ليس بالأمر الهيّن في المستعمرات ، بل تطلّب ذلك جهودا وقرارات سياسيّة شجاعة للخروج من هذه الضغوطات فنجد أنّ الجزائر قد بدأت منذ نهاية الستينات في التخلّص من اليد الاستعمارية الفرنسيّة التي سيطرت لوقت طويل على تسيير قطاع المحروقات في بلادنا ، فكانت المبادرة بالتأميم عبر مراحل مختلفة[30] هي :

*في الفترة ما بين 1967 – 1970 تمّ تأميم الشركات البترولية غير الفرنسيّة.

*سنة 1971 تمّ تأميم الشركات الفرنسيّة حيث فشلت المفاوضات بين الجزائر وفرنسا وهذا بسبب رفض الشركات الفرنسيّة لزيادة سعر البترول من 2.08 دولار للبرميل الواحد إلى 2.85 دولار، ومن الملاحظ أنّ الجزائر قد بدأت منذ سنة 1967 في تسجيل حضورها بقوّة في قطاع المحروقات بغية القيام بتأميمات في الفترة ما بين 1967 و 1970، وأنّ التأميمات ما بين 1967 و 1968 قد استهدفت قطاع توزيع المحروقات الذي يعد من القطاعات المهمّة حيث تمّ تأميم الشركات التالية :

- شركة British Pétroleum (B.p) في بداية 1967
- شركة (Esso) و شركة Mobile Oil بتاريخ 1967/08/24
- شركة شال (Shell) يوم 1968/05/20

كما تمّ احتكار توزيع النفط من قبل الشركة الوطنية سوناطراك منذ تاريخ 13 ماي 1968، أمّا باقي الشركات الخاصّة بقطاع الإنتاج فتمّ تأميمها ما بين 1970 و1971 هذا ما تعلّق بالشركات غير الفرنسيّة، أمّا الفرنسيّة منها فقد تمّ تأميمها بناءا على فشل المحادثات الجزائريّة الفرنسيّة التي انطلقت شهر نوفمبر 1969 وذلك بطلب من الجزائر لتنفيذ اتفاقية 1965 الخاصّة بمعاينة فشل المحادثات وتمّت هذه العمليّة على مرحلتين هما:

الأولى: كانت ما بين 1969/11/24 إلى 1970/07/13

الثانيّة : كانت ما بين 1970/08/29 إلى 1971/02/04[31]

وفي الأخير استقرّت المحادثات على أن يقدم الطرف الفرنسي مساهمته في مجال التصنيع وتكوين اليد العاملة ورفع مستوى الإنتاج، ويستفيد الطرف الفرنسي من نظام الامتياز وكذا نظام التراخيص المتضمّنة في قانون الماليّة 1970، وبناءا على ما تقدّم يأخذ الجزائريون مسؤولياتهم في إحدى الحالتين التاليتين:

*ربط نظام الضرائب المطروح على الشركات الفرنسيّة كغيرها من بقيّة البلدان التي تتعامل مع منظّمة الدول المصدرة للنفط أوبيك.

*التباحث في المساهمات التي من شأنها السّماح للجزائر مراقبة الشركات التي تتعامل في ميدان المحروقات. وبالرغم من هذه المحادثات إلاّ أنه في 1971/02/04 أوقفت الحكومة الفرنسيّة كلّ المحادثات مع الجزائر، فكان رد فعل الجزائر أن أصدرت مرسوم تشريعي يوم 1971/02/12 بموجبه ألغي نظام الاشتراك بالامتياز مع فرنسا، وعوّضته بنظام جديد من الاشتراك بين سوناطراك والشركات الأجنبيّة قائم على أساس تكوين شراكة خاضعة للقانون التجاري، ومن هذا المنطلق فقد تمّ تأميم كل الشركات الأجنبيّة، وأصبحت خاضعة لهذا القانون من تاريخ التأميم، وقد ترتبت نتائج هامّة عن التأميمات المتبعة منها ما يلي:

- إحساس الدول المستهلكة للنفط بأنّ وارداتها النفطية أصبحت مهدّدة إذا لم يصبح النفط تحت مراقبة

الشركات الأمريكيّة الكبرى التي كانت تسيطر على 70 إلى 80 % من الصناعة النفطية خارج الو.م.أ

- زعزعة السوق النفطيّة بسبب هذا القرار، فبعدما كانت تحت رقابة الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت الآن تحت رقابة الدول المنتجة من حيث الاستكشاف، الإنتاج، الاستغلال، النقل، التخزين ...الخ.
- أصبحت الدول الوطنيّة تهدف إلى الزيادة في الأرباح عكس الشركات الأجنبيّة التي كان همّها الرئيسي زيادة الأرباح الماليّة.
- أدخلت قرارات التأميم الدول المصدرة للبترول في حسابات العالم كقوّة حقيقيّة، وإعطائها ثقة بالنفس حول إمكانية منافسة أقوى الشركات النفطية الاستعمارية.

مما سبق يمكن أن نخلص إلى أنّ تحويل ملكيات الحقول النفطية ومعظم أسهم الشركات العالميّة النفطيّة إلى الدول المنتجة (المضيفة)[32] قد ساهم فعلا في تغيير قواعد العمل السابقة في الصناعة البترولية من عدة نواحي قانونيّة ، وتنظيميّة ، واقتصاديّة ، ولإحكام السيطرة على قطاع النفط أصدرت الجزائر قانون 19 أوت 1986 المتضمن تعديلا على الاستثمارات الأجنبيّة وعلى الخصوص في مجال البحث والتنقيب ، وبعدها أمضت الجزائر عقود شراكة مع شركات نفطية عالمية[33]، وبموجب هذا القانون فقد تجسّدت عقود شراكة عديدة في مجالات متعددة منها مجال البحث ، والتنقيب ، والاستغلال ، وحتّى في مجال مشتقات البترول ومجال الخدمات كتوفير العتاد البترولي وغيرها[34]، ثم جاءت قوانين أخرى منظمة لقطاع المحروقات في الجزائر كان أهمّها القانون رقم 05-07 الصادر بتاريخ 19 جويلية 2005 والذي أثار جدالا كبيرا حول إشكالية تطبيقه[35].

6. الخاتمة :

إن مسألة النفط في الجزائر مسألة إستراتيجية ، سيادية ، تجاريّة منذ تاريخ اكتشاف البترول في الشمال أول مرّة ، مرت بمرحلتين هما مرحلة الاحتلال والتي بدورها تنقسم إلى دورين ، فالدور الأول ممتد ما بين سنتي 1890 إلى 1956 وفيه كانت الاستكشافات الأولى للنفط بالشمال الجزائري ، وفيه أجريت عدة أبحاث استكشافيّة لكنّها كانت غير مشجعة نظرا لعدة أسباب منها على الخصوص عدم توجه الاحتلال الفرنسي للاستعمار الفعلي في مجال النفط في تلك الفترة وعدم بروز أهميّته الإستراتيجية إلاّ بعد الحرب العالميّة الثانيّة أين أكّدت المعطيات والإفرازات الجديدة للحرب هذه الأهميّة ومنه كان التوجه نحو الصحراء الجزائرية سنة 1956 وهذا ما مثّل الدور الثاني من المسألة النفطية بالجزائر إلى غاية سنة 1962 وفيه كانت الدراسات ، والأبحاث الاستكشافية الاستعمارية الجديّة الهادفة إلى عمليّة الاستغلال الحقيقي للنفط، وفي هذا الدور تجسدت أبشع طرق النهب الممنهج .

هذا في الوقت الذي كانت فيه مسألة النفط الجزائري محور مناورات ديغولية في اتفاقيات إيفيان التي قيّدت الجزائر بجملة من الشروط في مجال استغلال نفط الصحراء ، وهي العراقيل التي استمرت إلى غاية اتفاق الجزائر سنة 1965 وهو الإنفاق الذي ساهم في تخيف من شدّة وطأة الهيمنة الأجنبيّة على قطاع النفط بالجزائر ، ولقد استمرّت محاولات التخلص من هيمنة الشركات البترولية الكبرى على قطاع المحروقات خاصة الشركات الفرنسيّة منها وهذا ما تجسّد في سياسة التأميمات الكبرى ، والقرارات الشجاعة التي اتخذتها الجزائر بتاريخ 1971/02/24 ، والتي بموجبها تمكنت من استرجاع القطاع ، وتخليصه من النفوذ الأجنبي ، وأصبحت تفرض شروطها في كيفيّة وطرق ووسائل استغلال ثروة النفط ، وربما يكون هذا الإجراء واحد من بين الإجراءات الأخرى الرامية إلى التخلص من قيود اتفاقيات إيفيان ، وتبقى مسألة النفط في الجزائر تشهد تطورات منذ تلك الفترة إلى اليوم خاصة وأنّ هذه الثروة تجمع بين خاصيتين حساستين هما خاصية النفاذ ، وخاصية السعر المتقلب ، وتزداد المسألة خطورة كون النفط هو المقوّم الأساسي للاقتصاد الوطني ، وعدم وجود بدائل فعّالة عنه إلى اليوم .

7. قائمة المراجع:

1.7. بالعربية:

1- أمينة مخلفي: مدخل إلى الاقتصاد البترولي، محاضرات، جامعة ورقلة.
2- محمود أحمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي، جامعة عنّابة، 1983.

3- خميسة عقابي: النفط في العلاقات الأمريكية العربية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.
4- راشد البراوي: حرب البترول في الشرق الأوسط، مكتبة النهضة المصرية، ط4، 1953
5- مشدن وهيبة: أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.
6- مساعد أسامة: الأوضاع الاقتصادية العامّة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1830-1962) ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلّة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلّد 4، العدد03.
7- محمد صابر: النفط في الجزائر، تطوره، ومشاكله، سلسلة تبسيط العلوم، جامعة نيويورك، د ت.
8- الحاج موسى بن عمر: تطوّر المسألة النفطية في الجزائر، مجلة المصادر، العدد 08، ماي 2003.
9- ل . ق . فاسور : النفط في العالم ، ترجمة عدنان نجا ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1961.
10- بتر، ر، ن ، أودل : النفط والقوّة العالميّة ، ترجمة راشدي البرّاوي ، المكتبة الأنجلو مصريّة ، القاهرة ، 1977.
11- يسرى محمد أبو العلا: مبادئ الاقتصاد الدولي البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربيّة، القاهرة، 1966.
12- حاج قويدر عبد الهادي: الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2011.
13- أسامة عبد الرحمان: البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، سلسلة عالم المعرفة، جوان 1982.
14- عصام بن الشيخ: قرار تأميم النفط الجزائري 1971/02/24، مجلّة دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، جانفي 2012.
15- طيبون أمينة: تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.
16- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: معضلة أوبك بين حصّة السوق وتحديد الإنتاج، مارس 2017.
17- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك): مجلة النفط والتعاون العربي، المجلّد 40، العدد 149.
18- صديقي محمد عفيفي: تسويق البترول، عين شمس، ط 9، 2003 .
19- نذير مباح: السياسات الصناعيّة في قطاع المحروقات في الجزائر.
20- الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائرية: العدد 50، الموافق لـ 19 جويلية 2005 .

2.7. بالفرنسية :

1- L . V Vasssur : pétrole e t Gaz dons le monde , A colin , paris , 1960 .
2- Thomas Mac Robert : Sahara et communauté , P.u.f, paris , 1996
3- L . V Vasssur : pétrole et Gaz dons le monde .
4- P.D.Durand : La politique pétrolière international , p.u.f, paris , 1965.
5- Treyer, Claud: Sahara 1956-1962 belles lettres, paris , 1966.
6 - C.A.n ,G.P.R.A, boit 30dossier1.1(Notes sure le pétrole saharien).
7- Britch Jacques : Perspectives Sahariennes, ch , lavauzlle et cie , paris, 1956, p59.
8- CH,Verlaque ; Sahara pétrolier, Tom 1 .
9- Centre des Archives nationales G.P.R.A, boite 30, : dossier 2(Le Sahara satiation ensemble des hydrocarbures) et direction du commissariat politique (D.A.N.P) , pétrole et souveraianeté national , 1972.
10- Rabeh Mahiout :Le pétrole Algérienne , Edemap ; Alger , 1974
11-Jean Marie et autres : Rapport su r la volatilité des prix du pétrole , université de Paris , 2010 .
12- Revue de sonatrach – faites connaissances avec les hydrocarbures – Direction général , 1989 , p 06 .

8. هوامش:

[1]- أمينة مخلفي : مدخل إلى الاقتصاد البترولي ، محاضرات ، جامعة ورقلة ، ص 6.

[2] - Revue de sonatrach – faites connaissances avec les hydrocarbures – Direction général , 1989 , p 06 . 2

[3]- محمود أحمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي، جامعة عنّابة، 1983، ص 8 .

[4]- لتوسيع الفكرة حول أهميّة النفط السياسية ينظر: خميسة عقابي: النفط في العلاقات الأمريكية العربية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.

[5]- بسبب امتلاك الدول العربية ثروة النفط أصبحت المنطقة غير مستقرة سياسيا وأمنيا إلى اليوم، للمزيد يراجع: راشد البراوي : حرب البترول في الشرق الأوسط ، مكتبة النهضة المصرية ، ط4 ، 1953 .

[6]- للإطلاع على الأزمات النفطية ينظر: Jean Marie et autres : Rapport sur la volatilité des prix du pétrole , université de Paris , 2010 , p5 وكذلك : مشدن وهيبة : أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2004 .

[7] - Rabeh Mahiout :Le pétrole Algérienne , Edemap ; Alger , 1974, p106.

[8]- هي وادي القطران

[9]- ينظر: مساعد أسامة: الأوضاع الاقتصادية العامّة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1830-1962) ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلّة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلّد 4، العدد03.

[10]- Rabeh Mahiout : op.cit. p 106

[11]- IPID. p 106

[12]- ينظر: محمد صابر: النفط في الجزائر، تطوره، ومشاكله، سلسلة تبسيط العلوم، جامعة نيويورك، د ت.

[13]- الحاج موسى بن عمر: تطوّر المسألة النفطية في الجزائر، مجلة المصادر، العدد 08، ماي 2003، ص 203.

[14] - كان عمق هذه البئر البترولية ما بين 230الى 600 متر، والنفط المكتشف بها من النوعية الممتازة. للمزيد ينظر: Centre des Archives nationals G.P.R.A, boite 30, dossier 2(Le Sahara satiation ensample des hydrocarbures) et direction du commissariat politique (D.A.N.P) , petrol et souveraianeté national , 1972, p 81

[15]- ل . ق . فاسور: النفط في العالم ، ترجمة عدنان نجا ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1961، ص ص 161 – 171.

[16] - CH,Verlaque ; Sahara pétrolier, Tom 1 , p 33

[17]- بتر ، ر ن أودل : النفط والقوّة العالميّة ، ترجمة راشدي البرّاوي ، المكتبة الأنجلو مصريّة ، القاهرة ، 1977، ص 63.

[18]- L . V Vasssur : pétrole et Gaz dons le monde , A colin , paris , 1960 , p 41 .

[19] - Thomas Mac Robert : Sahara et communauté , P.u.f, paris , 1996, p 148 .

[20] - L . V Vasssur : pétrole et Gaz dons le monde OPCIT, p 148 .

[21] - P.D.Durand : La politique pétrolière international , p.u.f, paris , 1965 , p 75.

[22] - Treyer, Claud: Sahara 1956-1962 belles lettres, paris , 1966, p39.

[23] - C.A.n ,G.P.R.A, boit 30dossier1.1(Notes sure le pétrole saharien) p14.

[24]- حول تقدير الميزانيّة الفرنسيّة منذ سنة 1947 في هذه الأقاليم ينظر : Britch Jacques : Perspectives Sahariennes, ch , lavauzlle et cie , paris, 1956, p59.

[25]- الحاج موسى بن عمر: المرجع السابق، ص 211.

[26]- يسرى محمد أبو العلا: مبادئ الاقتصاد الدولي البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربيّة، القاهرة، 1966، ص ص 103-113.

[27]- لمعرفة أوسع حول هذه الإصلاحات ينظر: حاج قويدر عبد الهادي: الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2011.

[28]- حول الهيمنة الأجنبية على قطاع البترول يراجع: أسامة عبد الرحمان: البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، سلسلة عالم المعرفة، جوان 1982.

[29]- لتوسيع فكرة التأميم يراجع: عصام بن الشيخ: قرار تأميم النفط الجزائري 1971/02/24، مجلّة دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، جانفي 2012.

[30]- طيبون أمينة: تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004، ص 11.

[31]- طيبون أمينة: تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات، المرجع السابق، ص 32.

[32]- سهرت منظمة الأوبك ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) على حسن استغلال الثروة النفطية لكن من دون جدوى أمام الدول الكبرى وشركاتها العملاقة، للمزيد ينظر على التوالي: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: معضلة أوبك بين حصّة السوق وتحديد الإنتاج، مارس 2017. وأيضا: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: مجلة النفط والتعاون العربي، المجلّد 40، العدد 149.

[33]- هناك قواعد دوليّة تتحكّم في تسويق النفط عالميا بين الدول المنتجة والدول المصدرة، لمعرف هذه الآليات يراجع: صديقي محمد عفيفي: تسويق البترول، عين شمس، ط9، 2003.

[34]- نذير مباح: السياسات الصناعيّة في قطاع المحروقات في الجزائر، ص 117.

[35]- للإطلاع على نص القانون يراجع: الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائرية: العدد 50، الموافق لـ 19 جويلية 2005، ص 05.